الكتاب

السنة الأولى — المجلد الثاني — جمادى الأولى ١٣٦٥

الجزء السابع — مايو ١٩٤٦

أجوزة السفر في العصور الإسلامية

للأستاذ ميخائيل عواد — بغداد

أجوزة السفر في العصور الإسلامية

للأستاذ ميخائيل عواد — بغداد

١ — تمهيد

من أخطر الأمور التي تهدد كيان بلد ما ، أو مملكة ما ، تسرب الغرباء إليها خلسة ، وتغلغلهم في أنحائها ، واستقصاؤهم خفاياها ، وكشفهم عن أسرارها . فكم من دولة ابتليت بهذا البلاء ، فذهبت ضحية هذا الأمر في العصور القديمة والحديثة !

وقد تنبهت الحكومات منذ قديم الزمان إلى أضرار مثل هذا الدخول غير المشروع ، فعمدت إلى اتخاذ شيء سمي بـ « الجواز » يحمله من يدخل بلداً أجنبياً . والامر جار اليوم على هذه السنّة في كافة بلدان العالم مع الاختلاف في شدة التحذر والتيقظ.

و «الجواز» في اللغة هو « صك المسافر ، جمعه أجوزة . يقال: خذوا أجوزتكم أي صكوك المسافرين لئلا يتعرض لكم [١] » .

وكنا في أثناء المطالعة قد وقفنا على جملة من الأخبار بصدد هذه الأجوزة في العصور الإسلامية السالفة ، وددنا تقديمها إلى القراء في هذه المقالة .

٢ — صيغة الجواز

شرح ذلك القلقشندي [٢] (المتوفى سنة ٨٢١ للهجرة) في عرض كلامه على المكاتبات . قال في أوراق الجواز [٣] : « هي المعبر عنه في زماننا بأوراق الطريق . قال في (التثقيف) تكون ورقة الطريق في ثلاثة أوصال في قطع العادة [٤] ، يكتب في أعلاها سطر واحد ، صورته : (ورقة طريق على يد فلان بن فلان الفلاني) لا غير . ثم يخلى بيت

---

(١) تاج العروس ، وأساس البلاغة في مادة (ج وز) .

(٢) صبح الأعشى (٧ : ٢٣١ — ٢٣٣) .

(٣) وصفه للجواز يمثل ما كان جارياً في عصر المماليك بمصر .

(٤) قطع العادة : وهو القطع الصغير ، وفي هذا القطع تكتب عامة المكاتبات ، مما يكتب به لأرباب السيوف والأقلام على اختلاف مقاديرهم ، وتباين مراتبهم في الرفعة والضعة . أنظر صبح الأعشى (٢ : ٤٧٦ و ٦ : ١٩١) .

العلامة تقدير شبر ويكتب في بقية ذلك الوصل قبل الوصل الثاني بأربعة أصابع مطبوقة بغير بسملة : (رسم بالأمر الشريف العالي المولوي السلطاني الملكي الفلاني — أعلاه الله تعالى وشرفه وأنفذه وصرفه — أن يمكن فلان الفلاني) . وتذكر ألقابه إن كان أميراً ، أو متعمما كبيراً ، أو ممن له قدر ، أو له ألقاب معهودة ، أو غير ذلك بحسب ما يقتضيه الحال (من التوجه إلى جهة قصده والعود ، ويحمل على فرس واحد أو أكثر من خيل البريد المنصور من مركز إلى مركز على العادة متوجهاً وعائداً) ، فإن كان متميز المقدار كتب : (ويعامل بالإكرام والاحترام ، والرعاية الوافرة الأقسام ، فليعتمد ذلك ويعمل بحسبه ، من غير عدول عنه بعد الخط الشريف أعلاه الله تعالى أعلاه) . قال : وما تقدم من كتابة أنه يمكن من التوجه والعود ، هو فيما إذا كان عائداً ورسم بتمكينه من العود ، وإلا فيكتب (أن يمكن من التوجه إلى جهة قصده) . فإن كان قد حضر إلى الأبواب وهو عائد ، فالأحسن أن يكتب فيه (أن يمكن من العود إلى جهة قصده) . وكذا (ويعامل بالإكرام والاحترام) لا يكتب إلا لأمير ، أو ذي قدر كبير ، فإن كان غيره كتب بدله (مع الوصية به ورعايته) ونحو ذلك . وإن رسم له بنفقة ، كتب بعد ذكر خيل البريد : (ويصرف له من النفقة في كل يوم كذا وكذا درهماً) خلا الأماكن المرسوم بإبطالها . وذلك أن بالطرقات أماكن لا يصرف فيها شيء الآن ، فيحتاج إلى أن تستثنى ، وكانت قبل ذلك تعين ، وهي : بلبيس [1] وطفيس [2] وأربد [3] وغيرها . ثم كثرت عن التعداد ، فصار يكتب كذلك . ثم قال : ومما ينبه عليه هو أن صاحب ورقة الطريق إن كان من مماليك النواب أو رسل أحد من أكابر البلاد ذكر فيه بعد ذكر ما يليق به من الألقاب : (فلان مملوك فلان أو رسول فلان) وتذكر ألقاب مخدومه التي كوتب بها اختصاراً . ولا تذكر نعوته وعلى يد من رسم بنفيه ، كتب : (أن يمكن الأمير فلان الدين فلان من التوجه صحبة فلان البريدي بالأبواب الشريفة أو أحد النقباء بالباب الشريف ليوصله إلى المكان الفلاني ، ويحمل على كذا وكذا فرساً من خيل البريد المنصور) إن كان قد رسم له بشيء من خيل البريد (ويحمل البريدي على كذا من خيل البريد المنصور) أو (ويحمل النقيب على فرس واحد

---

(١) بلبيس : « بكسر الباءين وسكون اللام وياء وسين مهملة : مدينة بينها وبين فسطاط مصر عشرة فراسخ على طريق الشام » (معجم البلدان ١ : ٧١٢ ؛ طبعة وستنفلد) .

(٢) طفيس : من نواحي الأعمال الشرقية بمصر . ذكرها ابن الجيعان في ((التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية)) (ص ٣٦ ؛ بولاق سنة ١٨٩٨) . (٣) أربد : « بالفتح ثم السكون والباء الموحدة : قرية بالأردن قرب طبرية » : (معجم البلدان ١ : ١٨٤) .

من خيل الكراء من ولاية إلى ولاية على العادة في ذلك ، ويمكن البريدي إن كان بريدياً ، أو النقيب إن كان نقيباً من العود إلى الباب الشريف) ثم يكمل بنسبة ما تقدم . وإذا فرغ من صورته كتب بعد ذلك (إن شاء الله تعالى) ، ثم التاريخ والمستند على العادة » .

ثم واصل كلامه بقوله : « قال في (التثقيف) : والمستند في أوراق الطريق أحد ثلاثة أمور : إما خط كاتب السر (١) ، وهو الغالب ، أو رسالة الدوادار (٢) ، وهو كثير أيضاً ، أو إشارة نائب السلطان(٣) إن كان ثم نائب ، وهو نادر . فإن كان بخط كاتب السر ، كتب على الهامش من الجانب الأيمن سطر واحد يكون آخره يقابل السطر الأول الذي هو رسم بالأمر الشريف . وهو (حسب المرسوم الشريف) . وكذا إن كان بإشارة النائب ، كتب سطران على الهامش المذكور آخرهما يقابل أول السطر الأول (بالإشارة العالية) ... قال : وفي هاتين لا يكتب في ذيلهما بعد التاريخ سوى الحسبلة لا غير . وإن كان برسالة الدوادار ، كتب على الهامش (حسب المرسوم الشريف) فقط ، وكتب تحت التاريخ سطران هما : (رسالة المجلس العالي الأميري الفلاني فلان

---

(١) كاتب السر : أفاض القلقشندي الكلام على هذه الرتبة (صبح الأعشى ١ : ١٠١ — ١١٠ و ٥ : ٤٦٤ و ١١ : ٢٩٤ — ٣١٦ و ١٢ : ١٨٨ — ١٩٠) فمما قاله : « كاتب السر ، وهو صاحب ديوان الإنشاء ، ووظيفته قراءة الكتب الواردة على السلطان وكتابة أجوبتها ، وأخذ خط السلطان عليها وتسفيرها ، وتصريف المراسيم وروداً وصدوراً ، والجلوس لقراءة القصص بدار العدل » .

« أما رفعة محله وشرف قدره ، فأرفع محل وأشرف قدر ، يكاد أن لا يكون عند الملك أخص منه ولا ألزم لمجالسته ، ولم يزل صاحب هذا الديوان معظماً عند الملوك في كل زمن ، مقدماً لديهم على ما عداه ، يلقون إليه أسرارهم ، ويخصونه بخفايا أمورهم ، ويطلعونه على ما لم يطلع عليه أخص الأخصاء من الوزراء والأهل والولد ، وناهيك برتبة هذا محلها » .

(٢) الدوادار : قال القلقشندي (صبح الأعشى ٥ : ٤٦٢ ، وانظر أيضاً ٤ : ١٩) : « هو لقب على الذي يحمل دواة السلطان أو الأمير أو غيرهما ، ويتولى أمرها مع ما ينضم إلى ذلك من الأمور اللازمة لهذا المعنى من حكم وتنفيذ أمور وغير ذلك بحسب ما يقتضيه الحال ، وهو مركب من لفظين ، أحدهما عربي وهو الدواة ، والمراد التي يكتب منها ، والثاني فارسي وهو دار ، ومعناه ممسك ، ويكون المعنى (ممسك الدواة) » .

(٣) نائب السلطان : عرفه القلقشندي بقوله (صبح الأعشى ٥ : ٤٥٣ ، وراجع أيضاً ٤ : ١٦ — ١٨) : « هو لقب على القائم مقام السلطان في عامة أموره أو غالبها ... ويطلق هذا اللقب في العرف العام على كل نائب عن السلطان أو غيره بحضرته أو خارجاً عنها في قرب أو بعد . إلا أن النائب عن السلطان بالحضرة يوصف في عرف الكتاب بالكافل ؛ فيقال (النائب الكافل) وفي حالة الإضافة (كافل الممالك الإسلامية) ... » .

الدوادار المنصوري أدام الله تعالى نعمته) ، ثم الحسبلة ».

٣ — متولي الجواز

وقفنا على خبر شخص عراقي واحد ممن تولى أمر الأجوزة في بغداد ، ذكره ابن الساعي (المتوفى سنة ٦٠٦ هـ) في جملة من توفي من الأعيان في سنة ٦٠٣ للهجرة . قال : يوسف بن القايني حاجب السور ، متولي الجـواز ، توفيّ في عاشر المحرم وكان مشكوراً [١] » .

٤ — متى اتخذت الأجوزة في ديار المشرق

يظهر من سياق الروايات التاريخية أن أجوزة السفر لم تكن متخذة في المائة الثانية [٢] للهجرة في ديار المشرق . وأفصح نبأ في هذا الشأن ما ورد في ترجمة المؤمل ابن أميل بن أسيد المحاربي ، وهو شاعر كوفيّ من مخضرمي شعراء الدولتين الأموية والعباسية ، وكانت شهرته في العباسية أكثر . روى أبو الفرج الأصفهاني « ... قال : حدثني المؤمل ، قال : قدمت على المهدي وهو بالري ، وهو إذ ذاك ولي عهد ، فامتدحته بأبيات ، فأمر لي بعشرين ألف درهم ، فكتب بذلك صاحب البريد إلى أبي جعفر المنصور وهو بمدينة السلام يخبره أن الأمير المهدي أمر لشاعر بعشرين ألف درهم ، فكتب إليه يعزله ويلومه ويقول له : إنما ينبغي أن تعطي بعد أن يقيم ببابك سنة : أربعة آلاف درهم ، وكتب إلى كاتب المهدي أن يوجه إليه بالشاعر ، فطلب ولم يقدر عليه ، وكتب إلى أبي جعفر أنه قد توجه مدينة السلام ، فأجلس قائداً من قواده على جسر النهروان وأمره أن يتصفح الناس رجلا رجلا ، فجعل لا يمر به قافلة إلا تصفح من فيها . ومرت به القافلة التي فيها المؤمل ، فتصفحهم ، فلما سأله من أنت ؟ قال : أنا المؤمل بن أميل المحاربي الشاعر أحد زوّار الأمير المهدي ، فقال : إياك طلبت . قال المؤمل : فكاد قلبي أن ينصدع خوفاً من أبي جعفر ، فقبض عليّ وأسلمني إلى الربيع ، فأدخلني إلى أبي جعفر ، وقال له : هذا الشاعر الذي أخذ من المهدي عشرين ألفاً قد ظفرنا به ، فقال : أدخلوه إليّ ، فأدخلت إليه .... [٣] »

---

(١) الجامع المختصر (٩ : ٢٠٧ ؛ بتحقيق الدكتور مصطفى جواد ، بغداد ؛ سنة ١٩٣٤).

(٢) أما في أيام الجاهلية ، فقد وصل إلينا بعض الأنباء وهي تخبر بوجود شيء له صلة بالأجوزة عرف يوم ذاك بـ « الأذن بدخول البلد » ، انظر ذلك في كتاب « الإكليل » للهمداني : (٨ : ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ؛ طبعة الأب أنستاس ماري الكرملي ، بغداد سنة ١٩٣١) .

(٣) الأغاني (١٩ : ١٤٧ ؛ طبعة الساسي) .

وأنت راء في هذا الخبر عسر الطريقة في الوقوف على الشخص المطلوب، فلو كان أمر الأجوزة جارياً لما عمدوا إلى هذا العمل الشاق.

والظاهر أن الحال درج حتى النصف الأول من المائة الثالثة للهجرة. فإن أحد الرحالين[١] المسلمين عجب من وجود أجوزة السفر في بلاد الصين، واعتبره شيئاً جديداً غريباً لا عهد له به[٢].

فمما رواه في هذا الشأن أن «من أراد سفراً من بعضها إلى بعض (أي من مدينة في الصين إلى مدينة أخرى)، أخذ كتابين من الملك ومن الخصي. أما كتاب الملك فللطريق باسم الرجل واسم من معه، وكم عمره وعمر من معه، ومن أي قبيلة هو. وجميع من ببلاد الصين من أهلها ومن العرب وغيرهم لا بد لهم أن ينتموا إلى شيء يعرفون به. وأما كتاب الخصي فبالمال وما معه من المتاع، وذلك لأن في طريقهم مشايخ ينظرون في الكتابين، فإذا ورد عليهم الوارد كتبوا: ورد علينا فلان بن فلان الفلاني في يوم كذا وشهر كذا وسنة كذا ومعه كذا، لئلاّ يذهب من مال الرجل ولا من متاعه شيء ضياعاً. فمتى ما ذهب منه شيء أو مات علم كيف ذهب، ورُدّ عليه أو على ورثته من بعده[٣]».

٥ — أجوزة السفر في بلدان الشام والأطراف

انتهت إلينا بعض الأنباء عن الأجوزة في ديار الإسلام في النصف الثاني من المائة الثالثة للهجرة. ومن أفصح ما ورد في هذا الصدد الخبر الذي جاء في سيرة المعتضد بالله الخليفة العباسي (٢٤٢ — ٢٨٩ هـ)، وكان شهماً عاقلاً ظاهر الجبروت، ولي والدنيا خراب، والثغور مهملة، فقام قياماً مرضياً حتى عمرت مملكته، وكثرت الأموال، وضبطت الثغور.

حكى القاضي المحسّن التنوخي (المتوفى سنة ٣٨٤ هـ) قال: «حدثني أبي عن أبي محمد بن حمدون[٤]، قال: كنت بحضرة المعتضد ليلة على شرب، إذ جاءه كتاب

---

(١) سلسلة التواريخ، من تصنيف سليمان التاجر وأبي زيد السيرافي، من أبناء المائة الثالثة للهجرة (٢ : ٤٢ — ٤٣؛ طبعة رينو، باريس ١٨١١).

(٢) الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري لمتز (٢ : ٢٣٤ — ٢٣٥).

(٣) سلسلة التواريخ (٢ : ٤٢ — ٤٣).

(٤) كان نديم المعتضد بالله وخاصته، وممن يأنس به في خلواته.

فقرأه وقطع الشرب وتنغص به ، واستدعى عبيد الله بن سليمان (١) ، فأحضر للوقت ، وقد كاد يتلف وظن أنه قد قبض عليه ، فرمى بالكتاب إليه فإذا هو كتاب صاحب خبر السرّ بقزوين إليه يقول : إن رجلا من الديلم وجد بقزوين وقد دخلها متنكراً . فقال لعبيد الله ، اكتب الساعة إلى صاحبي الحرب والخراج وأقم قيامتهما وتهددهما عني بالقتل لم تم هذا ؟ وتشدد في الإنكار ، وطالبهما بتحصيل الرجل ولو من تخوم الديلم ، وأعلمهما أن دمهما مرتهن به حتى يحضرا به ، وارسم لهما أن لا يدخل البلد مستأنفاً أحد ولا يخرج إلا بجواز ، حتى لا تتم حيلة لأحد من الديلم في الدخول سراً ، وأن يزيدا في الحرس والتيقظ ، ونفذنا الناس إليهم ، وأفرط في التأكيد . فقال عبيد الله : السمع والطاعة ، أمضي إلى داري وأكتب . فقال : لا ، اجلس بمكانك واكتب بخطك واعرض علي . قال : فأجلسه وعقله ذاهل ، فكتب ذلك وعرض عليه ، فلما ارتضاه دعا بخريطة(٢) إلى حضرته فجعلت الكتب فيها وأنفذها ، وقال لعبيد الله : أنفذ معها من يأتيك بخبر وصولها النهروان ، وسيرها عنه وانصرف . فنهض عبيد الله ودعا المعتضد إلى مجلس شربه وكأنه قد لحقه تعب عظيم ، فاستلقى ساعة ثم عاد يشرب . فقلت له : يا أمير المؤمنين تأذن في الكلام ؟ فقال : نعم . فقلت : كنت على سرور طيب ، فورد خبر قد كان يجوز أن تأمر فيه غداً بما أمرت به الساعة ، فضيقت صدرك وقطعت شربك ، ونغصت على نفسك ، وروعت وزيرك وأطرت عقول عياله وأصحابه باستدعائه في هذا

(١) عبيد الله بن سليمان بن وهب بن سعيد، وزير المعتمد والمعتضد. قال ابن الطقطقي (الفخري في الآداب السلطانية ص ٣٠١ — ٣٠٢ ؛ طبعة أهلورت) : « كان عبيد الله من كبار الوزراء ومشايخ الكتاب ، وكان بارعاً في صناعته حاذقاً ماهراً لبيباً جليلا ، مات في سنة ثمان وثمانين ومائتين » . وقال في مواطن أخرى (الفخري ٢٩٢ — ٢٩٦) : « وكان بنو وهب من رؤساء الناس وحذاقهم وفضلائهم وكرمائهم . وكانت دولتهم ناضرة وأيامهم مشرقة ، والأدب في زمانهم قائم المواسم ، والكرم واضح المعالم ، وكانوا نصارى ثم أسلموا وخدموا في الدواوين حتى آلت بهم الحال إلى ما آلت » .

(٢) خريطة : جمعها خرائط ، وهي على ما في معاجم اللغة (مادة خ ر ط) : « وعاء من أدم وغيره يشرج على ما فيه . وقد أخرط الخريطة إذا أشرجها . وقال الليث في كتاب العين : الخريطة مثل الكيس مشرج ، من أدم أو خرق [أو ليف هندي أو خيش] ويتخذ ما شبه به لكتب العمال فيبعث بها » . والمكلف أمر الخرائط ، يسمى « صاحب الخريطة » ، كما كان للخرائط ديوان خاص ، يسمى « ديوان الخرائط » ، وكانت الخرائط في بعض الأحيان تربط بالمناطق وتشد على الأوساط ، وكانت تحلق بحلقات وتنفذ إلى أصحابها . ومن أصناف الخرائط : خرائط السكر ، وخرائط المال ، وخرائط الموكب ، وخرائط خرسانية ، وخرائط بندارية ، وخرائط سود وخرائط صفر وغيرها .

الوقت المنكر حتى أمرته بهذا الذي لو أخرته إلى غد لكان جائزاً . فقال : يا ابن حمدون ليست من مسائلك ، ولكنا أذنا لك في الكلام . إن الديلم شر أمة في الدنيا وأعمهم مكراً وأشدهم بأساً وأقواهم قلوباً ، ووالله لقد طار عقلي فزعاً على الدولة من أن يتطرق إليهم دخول قزوين سراً ، فيجتمع فيها منهم عدة يوقعون بمن فيها ويهلكونها وهي الثغر بيننا وبينهم ، فيطول ارتجاعها منهم ، ويلحق الملك من الضعف والوهن بذلك أمر عظيم يكون سبباً لبطلان الدولة . وتخيلت أني إن أمسكت عن التدبير ساعة أن يفوت ، وأنهم يجيؤون على قزوين . ووالله لو ملكوها لنبغوا علي من تحت سريري هذا ، واحتووا على دار المملكة ، فما هنأني الشرب ولا طابت نفسي بمضي ساعة من زماني فارغة من تدبير عليهم ، فعملت ما رأيت » .(١)

ومن أخبار الأجوزة في هاتيك الديار ، أن السلطان عضد الدولة البويهي (المتوفى سنة ٣٧٢ هـ) ، أحدث في المائة الرابعة للهجرة — لأول مرة نظام مراقبة الأبواب في مدينة شيراز عاصمة بلاده ، حتى قال البشاري في حقها « . . . ومنع الخارج منه إلا بجواز ، وحبس الداخل والمجتاز . . . »(٢)

وكانت سنة سبعمائة للهجرة مشحونة بالأحداث الجسام ، ففي « مستهل صفر [من هذه السنة] ، وردت الأخبار بقصد التتر بلاد الشام ، وأنهم عازمون على دخول مصر فانزعج الناس لذلك وازدادوا ضعفاً على ضعفهم ، وطاشت عقولهم وألبابهم ، وشرع الناس في الهرب إلى بلاد مصر والكرك والشوبك والحصون المنيعة ، فبلغت الحمارة إلى مصر خمسمائة ، وبيع الجمل بألف ، والحمار بخمسمائة . وبيعت الأمتعة والثياب والمغلات بأرخص الأثمان . وجلس الشيخ تقي الدين بن تيمية في ثاني صفر بمجلسه في الجامع ، وحرض الناس على القتال ، وساق لهم الآيات والأحاديث الواردة في ذلك ، ونهى عن الإسراع في الفرار ، ورغب في إنفاق الأموال في الذب عن المسلمين وبلادهم وأموالهم ، وأن ما ينفق في أجرة الهرب إذا أنفق في سبيل الله كان خيراً ، وأوجب جهاد التتر حتماً في هذه الكرة ، وتابع المجالس في ذلك ، ونودي في البلاد . لا يسافر أحد إلا بمرسوم وورقة ، فتوقف الناس عن السير وسكن جأشهم . . . » .(٣)

---

(١) نشوار المحاضرة (١ : ١٥٤ — ١٥٥) .
(٢) أحسن التقاسيم (ص ٤٢٩ ؛ طبعة دي خويه في ليدن) .
(٣) البداية والنهاية لابن كثير (١٤ : ١٤) .

٦ – أجوزة السفر فى الديار المصرية

كان بمصر منذ أول العصر الإسلامي ، نظام دقيق للأجوزة المتخذة للانتقال الداخلي من مدينة إلى أخرى في الديار المصرية .

وقد وقفنا على جوازين داخليين ، كتبا بالعربية على ورق البردي ، يرتقي تاريخهما إلى أوائل المائة الثانية للهجرة ، كتبهما بعض عمال الأمير عبيد الله بن الحبحاب(١) حين إمارته على مصر .

ويعتور الجواز الأول منهما خروم كثيرة ، لتقادم عهده ولتأثير عوامل التلف الأخرى عليه ، إلا أن المستشرق « جرهمان » توصل بالبحث والاستنتاج إلى ملء بعض ما ذهب من ألفاظ النص الأصلي . وهذا نص الجواز بحسب قراءة « جرهمان »(٢) له (أنظر صورته) :

١ بسم الله الرحمن الرحيم
٢ هذا كتب من فلان بن فلان عامل الأمير عبيد الله بن الحبحاب على أعلا .
٣ اشمون لشنوده بن
٤ مداهره القمر ؟ من أهل مدينة اشمون
٥ اني أذنت لك عطب ماس الصمد واس ١١ .
٦ لوفاجزيته ومعيشته واجلته خمسة اشهر
٧ من مستهل شعبان سنة ثلث ومئه الى انسلخ
٨ ذي الحجة من سنة ثلث ومئه وطبع
٩ د . فمن لقيه بعد الاجل الذي اجلته
١٠ فليسده الى مدينة والسلم على من اتبع الهدى
١١ وكتب سعيد فى شعبان سنة ثلث ومئة

---

(١) عبيد الله بن الحبحاب ، خلف حيان بن شريح على إدارة المال في مصر منذ سنة ١٠٢ إلى ١١٦ للهجرة . وتلقيبه بلقب « أمـير » يدل بوضوح على أنه لم يكن متولي خراج مصر وحسب ، بل كان حاكما عليها . راجع :
Adolf Grohmann : Arabic Papyri in The Egyptian Library. (Cairo, 1938 Vol, III. P. 123.).

(٢) المرجع السابق الذكر (ص ١١٨) .

الله و

ـــــــ

أما الجواز الآخر، فإن ما أصابه من تلف كان أقل من سالفه. ولعل أدل ما ورد فيه في هذا الباب ما كان يتميز به حامله من علامات فارقة فى جسمه. وإليك نصه نقلا عن « جرهمان » أيضاً.[١]

١ بسم الله الرحمن الرحيم
٢ هذا كتاب من عبدالله بن عبيد الله عامل
٣ الأمير عبيد الله بن الحبحاب على اعلا اشمون
٤ لقسطنطين بيسطلس شاب ابط بخده أثر وبعنقه خالين
٥ سبط من أهل بسقنون باهه من اعلى اشمون انى
٦ اذنت له أن يعمل باسفل اشمون لوفا جزيته
٧ والتماس معيشته واجلته شهرين من مستهل ذي الحجة
٨ الى انسلخ المحرم سنة ست عشرة ومائة فمن لقيه
٩ من عمال الأمير أو غيرهم فلا يعترض له في ذلك
١٠ من الاجل الا بخير والسلم على من اتبع الهدى
١١ وكتب طليق في مستهل ذي الحجة تمام سنة
١٢ اثنتى عشرة ومائة

الله و

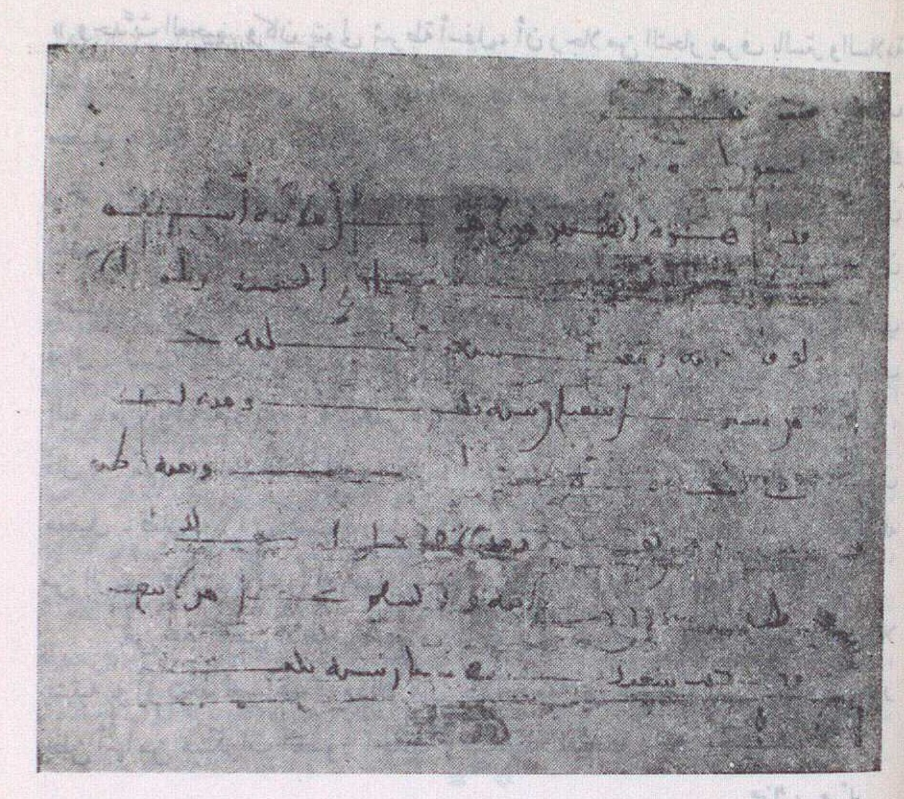
عبد الله

وكان بنو طولون يبالغون في العناية بهذا الأمر، فلا يجوز للرجل أن يخرج من مصر على عهدهم إلا بجواز[٢].

وقد وقفنا على جملة نصوص وأخبار في ذكر الأجوزة بالديار المصرية، وكلها ترتقي إلى أواخر المائة الثالثة للهجرة، رواها أبو محمد عبد الله بن محمد المديني البلوي[٣] في سيرة أحمد بن طولون صاحب الديار المصرية والشامية والثغور (المتوفى سنة ٢٧٠ هـ)

---

(١) المرجع السابق الذكر (ص ١٢٠ — ١٢١).
(٢) المغرب في حلى المغرب لابن سعيد (ص ٥٢؛ طبعة فولرز، برلين سنة ١٨٩٤).
(٣) ألفه في الثلث الثاني من المائة الرابعة للهجرة. وقد عني بتحقيقه والتعليق عليه محمد كرد علي (دمشق، سنة ١٩٣٩).



قال البلوي : « . . . فراسله[١] في أن يكتب له جوازاً ليخرج عن البلد ، فتغنم ذلك أحمد بن طولون منه ، ليريح قلبه منه ومن دالَّته عليه ، فكتب له الجواز »[٢].

وقال في موطن آخر : « وأنفذ (أحمد بن طولون)[٣] معه من يشيعه ، وكتب له جوازاً وكتباً إلى سائر أعماله ، يأمر أصحابه بها بتلقيه وتشييعه وخدمته . . . »[٤].

وقال في نبأ آخر : « فلما علم عيسى (بن يارجوخ) أنه (أن أحمد بن طولون) قد علم بمقالاته فيه[٥] ، سأله أن يطلقه إلى طرسوس خوفاً منه وحياء من خطئه عليه ، ففعل ووصله بمال جزيل ، وكتب له جوازاً . . . »[٦].

ومن أطرف ما ورد فى هذه السيرة من أخبار الأجوزة وصفاتها ، قوله :

---

(١) الكلام على موسى بن طولون حينما راسل أخاه أحمد بن طولون .
(٢) سيرة أحمد بن طولون (ص ٤٩) .
(٣) أي مع القطان الطالقاني ، الذي بعث به الموفق إلى القاهرة ليتجسس له أخبار ابن طولون .
(٤) سيرة أحمد بن طولون (ص ١٣٨) .
(٥) أي ما قاله عيسى بن يارجوخ في تقبيح أحمد بن طولون .
(٦) سيرة أجد بن طولون (ص ١٠٤) .

« وحدّث العجيفي وكان يتولى شرطة أسفل، أن رجلا من التجار يعرف بالستر والسلامة ابتاع خادماً مما يبع من تركة وكيل أحمد بن طولون الذي قبض عليه ، المعروف بابن مفضل ، بمائتي دينار ، وأنه أخذ جوازاً وخرج بالغلام إلى الشام ، يؤمل في بيعه هناك ربحاً ، فلما بلغ العريش ، وكان بها وال يعرف بحبيب المعرفي قد نصبه أحمد بن طولون ليتأمل ما يرد من الكتب ونفيس الأمتعة إلى الفسطاط ، فقرأ الجواز ، وقال : قد كان يجب أن يحكى في هذا الجواز حلية هذا الخادم . فقال الرجل . أنا اشتريته من الواسطي فقال : لست أطلقه إلا بعد الاستئمار[1] فيه . وكتب إلى أحمد بن طولون يخبره ، فكتب إليه يأمره بإشخاصه إليه ، فأشخص التاجر والغلام . فلما وافى وأدخل مع الغلام إليه ، قال له : من أين لك هذا الخادم ؟ قال : ابتعته من الواسطي كاتبك مما باعه من تركة ابن مفضل . فقال له : أين كنت عازماً به ؟ قال : أستقري به البلدان حتى أجد فيه ما أؤمله من الربح . فقال : اكتبوا له جوازاً وحلوا فيه الخادم ، وأطلقوا سبيله »[2] .

فمن هذا النص الأخير يتضح أن « الجواز » كان يتضمن صفة الشخص وهيئته لئلا يشتبه به أو يتخذ لغير أهله ، وذاك يدل دلالة لامعة على عناية أولئك الأقدمين بأمور يظن أنها من مبتكرات العصور الحديثة ومستنبطات المدنية الحاضرة[3] .

ميخائيل عوّاد

---

(١) أي بعد المشاورة .

(٢) سيرة أحمد بن طولون (ص ٢١٨ - ٢١٩) .

(٣) وإذا كان ما كتبه أبو العلاء المعري في رسالة الغفران (ص ٦٠ القاهرة ١٩٠٣) من أنباء وأخبار ، مبعثها الخيال ، فإننا نرى أنها لم تكن إلا صدى للوقائع والحقائق والآراء التي كانت تدور في خلد فيلسوف المعرة . ومن ذلك إشارته إلى ضرب فريد من « الأجوزة » لم يكن متخذاً بين ممالك الأرض وبلدانها بالنحو الذي وصفناه في هذا المقال ، بل هي أجوزة ظريفة طريفة ، نعني بها « أجوزة الدخول إلى الجنة » . وقد اتخذ المتولي عليها مجلسه بباب الجنة ، يحرر الأجوزة لمن رام دخولها من المستحقين وإليك كلام أبي العلاء في ذلك : « . . . فلما صرت إلى باب الجنة قال لي رضوان : هل معك من جواز ؟ فقلت : لا . فقال : لا سبيل إلى الدخول إلا به ، فبعلت بالأمر . وعلى باب الجنة من داخل شجرة صفصاف ، فقلت : أعطني ورقة من هذه الصفصافة حتى أرجع إلى الموقف فآخذ عليها جوازاً . فقال : لا أخرج شيئاً من الجنة إلا بإذن من العلي الأعلى تقدس وتبارك . . . » .